

## بلاغ توضيحي

2021/01/18

اجتمع مكتب الودادية يوم 2021/01/14 بحضور بعض المنخرطين الذين استجابوا لدعوة المكتب التي وجهت لمجموعة من المنخرطين النشيطين في التعليقات على موقع للواتساب . في حين رفض البعض منهم الاستجابة لهذه الدعوة مفضلين الاستمرار في استدعاء المكتب والتصفيق والهاتف للإدارة.

والمكتب اذ يوضح بأن الاستمرار في هذه السلوكات والموافق العدائية والضاربة لوحدة المنخرطين ومصالحهم المشتركة يعتبر بأن التموضع إلى جانب الادارة المتعنتة دون الانصات أو التواصل مع المكتب يطرح أكثر من تساؤل حول النية المبيتة من وراء ذلك ويتساءل مع المنخرطين : من يقف وراء ذلك ؟ ومن هو المستفيد ؟ علما بأن الادارة تواجه المكتب بهذه التعليقات والموافقات .

وعلى كل مكتب مستمر في تحمل مسؤوليته ومجهوداته في مواجهة التماطل الاداري وفي هذا يوضح العناصر التالية:

1. لقد فوجئ المكتب بتسريب وثيقة ادارية نشرت على الواتساب وهي وثيقة غير رسمية اذ لا تحمل الاختام الادارية ولا توقيعات جميع اعضاء لجنة التعمير الاقليمية ولتساءل فقط عن توقيع الولاية بصفتها الجهة الاساسية ؟ فضلا عن جماعة فاس ؟ . وإن يعتبر بأن هذا التسريب دون تمكين المكتب لحد الان من الوثيقة الرسمية الكاملة يعبر عن ممارسة غير مشروعة ويراد بذلك التشويش على مشروعية حقوق ومصالح الودادية وموافقات المكتب الراعية لمصالح المنخرطين الجماعية . وتبرير التماطل الاداري .

2. ومع ذلك فإن المكتب رغم تحفظه هذا - يدللي بالتوصيحات التالية:

إن الوثيقة المذكورة تتضمن ملاحظات بسيطة وغريبة وهي لا تمس عمق وبنية التصميم المقدم من طرف المكتب وأن المكتب يؤكد بأنه قد استجاب لجميع الملاحظات السابقة اللجنة وطبقها على التصميم وعلى وثيقة المسح الطبوغرافي وبإمكان المنخرطين أن يتأكدو من ذلك بإطلاعهم على هذه الملاحظات والتصميم الأخير للمشروع .

إن ما ورد من ملاحظات الوكالة المستقلة للماء والكهرباء فهي ليست اعترافية وإنما تذكر بما يجب القيام به بعد المصادقة على التصميم أما بخصوص ملاحظة المكتب الوطني للماء والكهرباء فإن مكتب الودادية قد سبق له أن اتصل بمسؤوليه لتسليمهم المطلوب لكنهم لم يحددوا له الجهة التي يتعين ايداع مبلغ 2000 درهم لديها كرسوم لإبداع الملف ومن جهة أخرى فإن هذا المكتب ليس له الحق قانونيا في اشتراطه أن يتکفل بتجهيز الانارة مadam لمكتب الودادية كمرتفق أن يختار الجهة التي سيتعامل معها هل الوكالة أم المكتب ؟ خاصة وأن مكتب الودادية قد ادى الواجب المالي للوكالة لأنه اختار أن تكون هي المسؤولة عن الانارة والماء الشرب والتطهير ولا يمكن في أي مشروع أن يتم توزيع هذه التجهيزات بين جهتين مختلفتين ( الوكالة والمكتب الوطني للكهرباء ) خاصة وأن الوكالة لها وسائل وضمانات المراقبة والمواكبة

اللاحقة

